



مدرسة الدراسات اللغوية

المجلد الثاني والعشرون - العدد الثاني (ربيع الاخر - جمادى الاخرة ١٤٤١هـ / ديسمبر ٢٠١٩م - فبراير ٢٠٢٠م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- ظاهر كلام ابن مالك في الألفية
- دراسة نحوية في توضيح المقاصد للمراي
- مقولة الكثرة والقلة في جموع العربية؛
قراءة في الواقع والمُتَخَيَّل
- معجم أسماء النباتات الواردة
في معجم البلدان
- ما فيه نظر عند ابن فارس في مقاييس اللغة
- دراسة تحليلية
- نظرية العامل؛
أصولها السماعية وكفايتها التعديدية
- ترجمة كتاب «عربية الأندلس: دراسة في النحو
الوصفي والمقارن» - دراسة نقدية



رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي
مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ردمدم: ٨٥١٣-١٣١٩

الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المجلد الثاني والعشرون - العدد الثاني -

(ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٤١هـ / ديسمبر ٢٠١٩م - فبراير ٢٠٢٠م)

- ظاهر كلام ابن مالك في الألفية
- دراسة نحوية في توضيح المقاصد للمرادي
٥ خالد بن سليمان بن عبدالعزيز المليفي
- مقولة الكثرة والقلة في جموع العربية؛ قراءة في الواقع والمتخيل
١١١ محمد عبده وفضل
- معجم أسماء النباتات الواردة في معجم البلدان
١٦٧ لفي بن لاي مذكر السلمي
- ما فيه نظر عند ابن فارس في مقاييس اللغة - دراسة تحليلية
٢٥٣ بدر بن عائذ الكلبي
- نظرية العامل : أصولها السماعية وكفايتها التقعيدية
٣١١ زكرياء سلمان
- ترجمة كتاب «عربية الأندلس: دراسة في النحو الوصفي والمقارن»
- دراسة نقدية
٣٤٧ عباس علي السوسوة

المحتويات

مجلة الدراسات اللغوية

ص.ب. ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies

P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993

البريد الإلكتروني

Arabic1433@kferis.com Arabic1433@gmail.com

عنوان المراسلة

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- بدر بن محمد الجابري أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- صلاح الدين صالح حسنين أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- عبدالله صالح بابعير أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثبيتي أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- فايزة بنت عمر المؤيد أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- محمد أحمد الدالي أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمد بن يعقوب تركستاني أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- مسعود صحراوي أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

- 1- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
 - 2- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
 - 3- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
 - 4- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
 - 5- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
 - 6- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
 - 7- أن يكون البحث باللغة العربية.
 - 8- أن يكون البحث متمسكاً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
 - 9- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
 - 10- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.
- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

ظاهر كلام ابن مالك في الألفية
دراسة نحوية في توضيح المقاصد للمراي

إعداد

خالد بن سليمان بن عبدالعزيز المليفي
الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة
بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• الملخص

يتناول هذا البحث المسائل النحوية التي نصَّ فيها المرادي على «ظاهر كلام ابن مالك» في شرحه على ألفيته، وهو يهدف إلى معرفة مدى دقته في تقييد بعض كلام ابن مالك بالظاهر، ومحاولة استظهار أسباب كون ما قيده بذلك محتملاً بين الظاهر، والنص.

وقد درست تلك المسائل - وعددها (٣٦) مسألة - دراسةً تحليليةً تقوم على:

- مقارنة كلام ابن مالك في الألفية بكتبه الأخرى.
- موازنة موقف المرادي بموقف غيره من الشراح.
- محاولة استخلاص أسباب قوله بالظاهر.

وقد أفضى البحث إلى نتائج، منها:

- يُعدُّ ابن مالك أكثر النحويين بعد سيبويه تقييداً لكلامه أو قوله أو رأيه بالظاهر.
- أول من استعمل مصطلح «ظاهر قول ابن مالك» - بحسب الاستقراء - ابن الناظم في شرحه للألفية.
- يُعدُّ المرادي من أدقِّ شراح الألفية بعد الشاطبي في تناول ما تحتمله عبارة ابن مالك من النص، أو الظاهر.

المقدمة

الحمد لله حمداً يقتضي رضاه، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد الذي اجتباها، وبعد:

فإنَّ ممَّا لا تندُّ ملاحظته للناظر في كتب النحو تقريرَ كلام النحويين أو آرائهم أو مذاهبهم مقيدةً بكلمة (الظاهر) ونحوها، فيقال على سبيل المثال: ظاهر كلام فلان أو قوله أو رأيه أو مذهبه كذا وكذا؛ فيكون الكلام حيثنَّ متردداً بين احتمالين، أحدهما أظهر من الآخر.

وقد يكون ذلك الكلام في نظر نحويين آخرين نصّاً لا يتوجّه إليه الاحتمال؛ فينسبونه إلى صاحبه بصيغة الجزم الصريح، لا بصيغة الاحتمال المتمثلة بمصطلح (الظاهر)^(١).

وأساس التفريق بين الظاهر والنصّ هو قبول الاحتمال أو عدمه، فالظاهر ما يقبل الاحتمال، وتكون دلالاته ظنيّة، والنصّ ما لا يقبل الاحتمال، وتكون دلالاته على معناه بدرجة القطع^(٢).

وتبدو هذه الظاهرة بادية جداً في المصادر التي تناولت كلام ابن مالك وآراءه بالشرح والتعقيب وغير ذلك، وأهمُّها شروح الألفيّة، وشروح التسهيل، وهي امتداد لظاهرة أعمّ تتصل بتعدّد الاحتمالات في فهم كلام العالم، وهي ظاهرة قديمة تبدو بارزةً في شروح كتاب سيبويه وتراثه.

وقد كان في طويّة عزمي ابتداءً أن أجمع وأدرس ما قيده الشراح من كلام ابن مالك في الألفيّة بـ(الظاهر)، ولكن بعد اقتصاص بعض الشروح قد استجمعت لديّ مادةٌ يؤود بحث (ماجستير) كثرتها؛ فكيف يبحث صغير مثل هذا؟!

(١) ذهب بعض الباحثين إلى تسميته مصطلحاً؛ لأسباب عدّة، أهمُّها أنّ (الظاهر) من مصطلحات أصول الفقه، وعنه سرى إلى كتب النحويين، وبسبيله احتديت في هذا البحث. ينظر: مقدّمة بحث ظاهر قول سيبويه التصريف في ارتشاف الضرب أنموذجاً، مجلة الدراسات اللغوية، م: ١٤، ع: ١، ص ٧.

(٢) ينظر: الوجيز في أصول الفقه: ٩٦/٢.

ولذا مال الرأي إلى قصر ظلال البحث على شرح واحد؛ فاخترتُ شرح المرادي الموسوم بـ(توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)؛ لما وقفتُ عليه من كثرة مواضع استعماله لهذا المصطلح، مكتفياً منها بما يتعلّق بمسائل النحو فقط؛ لإمكان إفراد مسائل الصرف ببحث مستقل.

وقد أهدفتُ هذا البحث للأُمور الآتية:

١- الوقوف على هذه الظاهرة في أحد أجل آثار ابن مالك وهو (الألفية) من خلال شرح المرادي الذي يُعدُّ من أهم شروحيها، ويتأكد ذلك مع قلة البحوث التي تناولت هذه الظاهرة (١).

٢- جمع المسائل النحوية التي نصَّ المرادي فيها على «ظاهر كلام ابن مالك» في موضع واحد.

٣- معرفة مدى دقّة المرادي في تقييد بعض كلام ابن مالك بالظاهر.

٤- محاولة استنتاج أسباب كون كلام ابن مالك في المسائل المدروسة محتمل المعنى لدى المرادي.

وقد انطوى البحث على الخطة الآتية:

أولاً: التمهيد، وقد استوطأته؛ ليكون مدخلاً مختصراً للبحث؛ فتناولتُ فيه معنى (الظاهر)، ووروده عند النحويين.

(١) لم تكن البحوث سخاياً في تناول هذا الموضوع؛ إذ لم أقف فيه -بحسب استقراي- إلا على بحثين في ظاهر كلام سيبويه، وهما:

١- ظاهر قول سيبويه التصريف في ارتشاف الضرب أنموذجاً: الدكتور بدر الجابري، مجلة الدراسات اللغوية، م: ١٤، ع: ١، ص: ٥-١٠٥، وقد أدتُ منه.

٢- رسالة ماجستير بعنوان: الظاهر من كلام سيبويه عند الشاطبي في المقاصد الشافية جمعاً ودراسةً، للباحثة سلمى العنزي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٤٠هـ. وقد عزَّ عليّ تيسر الأطلاع على هذه الرسالة.

ثانياً: مسائل ظاهر كلام ابن مالك النحوية، وعددها (٣٦) مسألة، وقد رتبناها وفق أبواب الألفية في (٢٣) مطلباً بحثياً.

وقد استنهج البحث في دراسة هذه المسائل المنهج التحليلي القائم على:

- مقارنة كلام ابن مالك في الألفية بكتبه الأخرى.
- موازنة موقف المرادي بموقف غيره من الشراح.
- محاولة استظهار أسباب قول المرادي بالظاهر.
- الترجيح ما تجلّى لي وجه الصواب.

ثالثاً: الخاتمة، وفيها أثبتُّ أهمّ النتائج التي اهتدى إليها البحث من خلال دراسة المسائل.

وأخيراً، فإنّ هذا البحث قد بذلتُ فيه -على ضعف المُنّة- وُجدي ووسعي، ولا أبرئ نفسي من اعتراض الغفلة والخطأ، «وليس يُطالب البشر -كما قيل- بما ليس في طبع البشر»^(١)، وإني لأسأل الله تعالى أن يحقّق به الرجاء فيما أوّمل، وأن يُنجز الطلب فيما أبتغي، والحمد لله ربّ العالمين.

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٤.

التمهيد: نبذة عن الظاهر (المقصود به، ووروده عند النحويين):

نشأ مصطلح (الظاهر) وربما في علم أصول الفقه^(١)، وذلك لاهتمام الأصوليين بالقواعد التي تفسر الألفاظ من حيث ظهورها وخفاؤها^(٢). وقد استمدَّ الأصوليون تعريف (الظاهر) في الأصل من دلالة اللغوية، وهي تدور حول معنى القوة والبروز؛ فقد قال ابن فارس: «الظاء والهاء والراء أصل صحيح واحد يدلُّ على قوَّة وبروز. من ذلك ظهر الشيء يظهر ظهوراً فهو ظاهر، إذا انكشف وبرز؛ ولذلك سُمِّي وقت الظُّهر والظَّهيرة، وهو أظهر أوقات النهار وأضوؤها...»^(٣).

وقد عرّفوه اصطلاحاً على اختلاف ألفاظهم بأنه «ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنىً مع تجويز غيره»^(٤)، أو هو «ما احتمل معنيين أحدهما أظهر من الآخر»^(٥).

ويقابل الظاهر (النص)، والفرق بينهما من وجهين «أحدهما: أن النص ما كان لفظه دليلاً، والظاهر: ما سبق مراده إلى فهم سامعه. والثاني: النص ما لم يتوجه إليه احتمال، والظاهر ما توجه إليه احتمال»^(٦).

وقد سرى هذا المصطلح إلى كثير من مؤلفات النحويين، فيقال مثلاً: هو ظاهر كلام أو قول أو مذهب فلان، ويظهر من كلامه، أو مذهبه، ونحو ذلك، ويُراد به أن يتمل كلام النحوي معنيين أحدهما أظهر من الآخر، أو بعبارة أخرى أحدهما يسبق مراده إلى الفهم أو يغلب على الظن من غير قطع؛ ولذا

(١) ينظر: بحث ظاهر قول سيبويه التصريف في ارتشاف الضرب أنموذجاً، مجلة الدراسات اللغوية، م: ١٤، ع: ١، ص ١٢.

(٢) ينظر: مقدّمة رسالة الظاهر والمؤول عند الأصوليين: (د).

(٣) مقاييس اللغة: ٤٧١ / ٣.

(٤) روضة الناظر: ٥٠٨ / ١.

(٥) العدة في أصول الفقه: ١٤٠ / ١.

(٦) البحر المحيط في أصول الفقه: ٣٧٥ / ١.

نجد بعض النحويين قد يقرن استظهار الرأي بما يفيد عدم الجزم؛ فيقال مثلاً:
ظاهر كلامه يُشعر بكذا^(١).

واستعمال هذا المصطلح في مؤلفاتهم أسلوب من أساليب تقرير رأي النحوي، وهو من جهة صورة من صور عدم القطع بالرأي لاحتماله، ومن جهة أخرى هو وجه من وجوه الدقة في وصفه والتحوُّط في فهمه في مقابل تقرير الرأي بصيغة الجزم. ويُعدُّ سيويه أحظى النحويين الذين نسبت إليهم الآراء مقيّدة بكلمة (الظاهر) ونحوها كثرةً، ولعلَّ ذلك يعود إلى أنَّ كلامه في كتابه لم يكن في جميع مواضعه نصّاً على مراده^(٢).

ودونه في الكثرة بقيّة النحويين، وممن وقف عليهم:

الخليل^(٣).

الفراء^(٤).

الأخفش^(٥).

المبرد^(٦).

الزجاج^(٧).

الزجاجي^(٨).

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١٥٤/٢.

(٢) تنظر أمثلة من ذلك في بحث ظاهر قول سيويه التصريف في ارتشاف الضرب أنموذجاً، مجلة الدراسات اللغوية، م: ١٤، ع: ١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ١٤٥٠/٣، والمقاصد الشافية: ٤٦٠/٧.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٤٤/٨، وتوضيح المقاصد: ٧٨٣/٢، ٨٦٢، وخزانة الأدب: ٥٩/٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٤٣/٢، وتوضيح المقاصد: ٦٧٩/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣٤/٢، وتوضيح المقاصد: ١٣٤٠/٢، والمقاصد الشافية: ٧٤/٧.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٤٧/٤، والجنى الداني: ٥٦٠.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية: ٥٣/٨.

السيرافي^(١).

أبو علي الفارسي^(٢).

ابن جنّي^(٣).

الزّمخشري^(٤).

ابن الشجري^(٥).

ابن الحاجب^(٦).

ابن عصفور^(٧).

أبو حيّان^(٨).

ابن هشام^(٩).

ولم تكن نسبة الظاهر مقصورة على آراء أو أقوال أفراد النحويين، بل تجاوز ذلك أحياناً إلى بعض جماعاتهم كالبصريين^(١٠)، وجمهور النحويين^(١١)، بل إلى النحويين جميعاً^(١٢).

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ج٢/٢-٩٦٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/٣١، ٧/١٤٤، ٨/٢٧، ١١/٧، ١٦٠، والمقاصد الشافية: ١/١٤١، وخزانة الأدب: ٤/٤٢٨.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ١/١٦٦.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ١/٢٢٨، والتذييل والتكميل: ٤/٢٨٥، ومغني اللبيب: ١/٤٩٠، وخزانة الأدب: ٧/١٧٣.

(٥) ينظر: خزانة الأدب: ٦/٦٢.

(٦) ينظر: خزانة الأدب: ١٠/٤٥٩.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٥٤١، والتذييل والتكميل: ٧/٦٦، ٩/٣٥٠، وتوضيح المقاصد: ٣/١٣٢١.

(٨) ينظر: همع الهوامع: ٤/١٦١.

(٩) ينظر: التصريح على التوضيح: ١/٧٩، ٤٧٧، ٤٥٩، ٢/١٤٤.

(١٠) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ١/٣٥٩، ٣٦٢.

(١١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/١٠٣، والمقاصد الشافية: ١/٣٣، ٤/٥٩١، ٩/٢٩.

(١٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/٣٠٦، ٦/٢٩٨، ١٠/٣٩٢، والمقاصد الشافية: ٤/٥٤٣.

ويُلي سيويوه ابنُ مالك في كثرة تقييد كلامه أو قوله أو رأيه بالظاهر؛ فيقال مثلاً: ظاهر كلام أو قول أو رأي ابن مالك، أو المصنّف، أو الناظم.
وهذا يتجلى كثيراً في شروح الألفية^(١)، وشروح التسهيل^(٢)، ثمّ قليلاً في الكافية الشافية^(٣)، وشواهد التوضيح والتصحيح^(٤).
وهذا في ظنيّ يعود إلى أمرين:

١- أن نظمه (الألفية) مبناه على الاكتفاء بالإشارة والاختصار، وهذا قد يؤديّ إلى التسمّح في العبارة، أو الإيهام فيها، أو الاضطراب^(٥)، أو احتمال تفسيرها على غير وجه.

٢- أن متن التسهيل متن موجز يبلغ أحياناً حدّ الغموض^(٦)، وكان هذا أحد أسباب اختلاف الشُّراح في تفسير كلامه.

ولعلّ أول من استعمل مصطلح «ظاهر قول ابن مالك» ونحوه -بحسب الاستقراء- ابن الناظم في شرحه للألفية^(٧)، ثم أكرّ عليه بقية النحويين، وفي مقدّماتهم أبو حيّان^(٨). وبناءً على الاستقراء، جاء الشاطبي^(٩) أو فر شراح الألفية استعمالاً له في تقرير آراء ابن مالك، يليه المرادي - كما سيظهر في دراسة المسائل - وبقية الشُّراح.

(١) ينظر مثلاً: إرشاد السالك: ١/٢١٨، ٢/٧٦٥، ١٠٤٧، وشرح ابن عقيل: ١/٢١، ١٠٣، ٧٠، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦/٢، ١٩٦، وشرح المكودي: ٢٥، ٢٧٠، ٢٢٧، ٣٩٦، وشرح الأشموني: ١/٧٥، ٣١٠، ٤١٧، ٤٨٨، ١٢٧/٢، ٢٠١، ٣٢/٣، ٧٥، ٣١/٤.

(٢) ينظر مثلاً: التذييل والتكميل: ١/٥٥، ١٠٢، ١١٤، ٣٧/٢، ١٣٧، ٣/٢٥، ٥٧، ٤/٣٤٢، ٨/١٦٢، ٥/١٠٤، ٢٠٢، ٦/١٣٨، ٧/٣٠٦، ٨/٣٤٦، ٩/٩٦، ٢٣٩، ١١/٨، ١٥٨، ١٨٦، ٣٠٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/٧٢، ٢/١٢، ٣/٩٩، وتعليق الفوائد: ١/٢١٢، ٣/١٢٠، ٤/٢٧٤، ١١١.

(٣) ينظر مثلاً: شرح الأشموني: ١/٤٢١، ٤٨٨، ٧/٢، ٤/١٣١، وتعليق الفوائد: ١/٢٩٢.

(٤) ينظر: خزنة الأدب: ١١/١٢٣.

(٥) وقد عدّ بعض ذلك من المآخذ على الألفية. ينظر: ألفية ابن مالك تحليل ونقد: ١٨٤-٢٣٠.

(٦) تنظر: مقدّمة تحقيق تمهيد القواعد: ١/٥-٦.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن الناظم: ٢١٩.

(٨) ينظر مثلاً: ارتشاف الضرب: ٢/٥٥٠، ٩١٩، ١٠٣٦، ومنهج السالك: ٧.

(٩) ينظر مثلاً: المقاصد الشافية: ١/٤٠١، ٢/١٢٠، ٥/٢٧١، ٤/٤١٢، ٤/١٨٣، ٦/٣١٠، ٧/١٧٥، ٩/٣٦٠.

مسائل ظاهر كلام ابن مالك النحوية في الألفية:

المطلب الأول: المعرب والمبني

المسألة (١): إعراب الأسماء الستة:

قال ابن مالك:

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفٌ

اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة على أقوال كثيرة أنهاها بعضهم إلى عشرة أقوال^(١)، والخلاف فيها لا ينبني عليها حكم لفظي، وإنما يقع الخلاف فيما يقتضيه القياس^(٢).

ويعيننا من هذه الأقوال اثنان؛ لأنه يدور حولهما تفسير كلام ابن مالك:

القول الأول: أن هذه الأسماء معربة بالحروف المذكورة: الألف والواو والياء.

وهذا قول قطرب، وأبي إسحاق الزبدي^(٣)، وأحد قولي هشام الضير^(٤)، والزجاجي^(٥)، ونُسب إلى الكوفيين^(٦).

القول الثاني: أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف، وأُتبع فيها ما قبل الآخر الآخر.

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ٢٥٦/١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ: ٥٢، والمقاصد الشافية: ١/١٤٢.

(٣) ينظر قولهما في: المسائل البصريات: ٢/٨٩٦، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٤، وارتشاف الضرب: ٢/٨٣٧.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ١/١٧٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/٢٩.

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٣٠-١٣٤، وارتشاف الضرب: ٢/٨٣٧.

(٦) ينظر: موصل النبيل إلى شرح التسهيل: ١/٢٩.

وهذا القول منسوب إلى سيبويه^(١)، وإلى جمهور البصريين^(٢)، وبه قال أبو علي الفارسي^(٣).

وقد ذكر المرادي - بعد أن ساق القولين في المسألة ورجَّح الثاني - أن ظاهر كلام ابن مالك في الألفية على القول الأول، ولكنه أجاز صرف كلامه إلى القول الثاني بناءً على أنه «تسامح في جعله الإعراب بالأحرف؛ لكون الحركات هنا لا تظهر، والحروف مفيدة ما تفيد الحركات لو ظهرت، وأراد بذلك التقريب على مبتدئ، كما فعل كثير من المصنِّفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه»^(٤).

وعضد ما ذهب إليه بأن ابن مالك في شرح التسهيل قد نصَّ على أن القول الثاني هو الأصحُّ، قال: «... أو تَبَّعُ فَاوَهُ حَرْفِ إِعْرَابِهِ فِي الْحَرَكَةِ كَمَا فَعَلَ بِنَاءَ مَرءٍ، وَعَيْنِي امْرِئٍ وَإِنِّمِ، وَنَحْوُهَا: فَوْكٌ وَأَخَوَاتُهُ عَلَى الْأَصْحِّ»^(٥).

ولم أقف على أحد من الشُّرَّاحِ قَدْ فَسَّرَ كَلَامَ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ الْمُرَادِي، فَكُلُّهُمْ مَتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَقْصُودَ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ لَفْظِهِ^(٦)، بَلْ صَرَّحَ الشَّاطِبِيُّ بِأَنَّ «هَذَا التَّقْرِيرَ فِي الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ نَصٌّ مِنْهُ عَلَى اعْتِمَادِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحُرُوفَ فِيهَا هِيَ نَفْسُ الْإِعْرَابِ بِحُكْمِ الْاسْتِقْلَالِ»^(٧)، وَكَأَنَّهُ يَشِيرُ مِنْ طَرْفٍ خَفِيِّ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُرَادِي.

(١) لم يُشْرِ سِيبَوِيهٌ إِلَى إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى إِعْرَابِ الْمُثْنَى وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِيهَا أَنَّ الْأَلْفَ وَالْبَاءَ فِي الْمُثْنَى، وَالْوَاوَ وَالْيَاءَ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ عَلَامَاتُ إِعْرَابٍ. يَنْظُرُ: الْكِتَابُ: ١٧-١٨، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ: ق ١-ج ١/٧٠ ح (٥). وَتَنْظُرُ نِسْبَةُ الْقَوْلِ إِلَى سِيبَوِيهِ فِي: التَّعْلِيْقَةُ: ٢٩/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٨٣٧/٢.

(٢) يَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ: ١٧/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٨٣٧/٢.

(٣) يَنْظُرُ: التَّعْلِيْقَةُ: ٢٧/١، وَالْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتُ: ٢/٨٩٦، وَقَدْ أَشَارَ الشَّاطِبِيُّ إِلَى أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ فِي أَوَّلِ الْإِيضَاحِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ. يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ١/١٤١. وَيَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ: ١٧-٢٠.

(٤) تَوْضِيْحُ الْمَقَاصِدِ: ١/٣١٤-٣١٥.

(٥) التَّسْهِيْلُ: ٩، وَشَرْحُ التَّسْهِيْلِ: ١/٤٧.

(٦) يَنْظُرُ: شَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ: ١٧، وَمَنْهَجُ السَّالِكِ: ٧ وَذَكَرَ أَنَّهُ (ظَاهِرُ) كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ١/٣٩، وَإِرْشَادُ السَّالِكِ: ١/٩٣، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ١/٤٣، وَشَرْحُ ابْنِ هَانِيٍّ: ٥٢، وَشَرْحُ الْمَكْوُودِيِّ:

١٣، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ١/٤٩.

(٧) الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ١/١٤١.

وتفسير المرادي لكلام ابن مالك على غير ظاهره يدفعه ثلاثة أمور، وهي:

١- أن ابن مالك في شرح التسهيل في أول حديثه عن الأسماء الستة قد ساق بعض أقوال النحويين في إعرابها، ثم اختار القول الأول مستدلاً له بقوله: «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل»^(١)، ثم أشار بالتضعيف إلى القول الثاني بقوله: «ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهره وإف بالدلالة المطلوبة»^(٢).

٢- وما استدلل به المرادي من تصحيح ابن مالك للقول الثاني لا يقوى في صرف كلامه عن ظاهره، وقصارى ما يقال فيه: إن ابن مالك عدل عن القول الذي اختاره أولاً؛ ولذا تعقبه أبو حيان، فقال: «(على الأصح) ممّا يُفسد اختياره أولاً أن هذه الحروف هي نفس الإعراب، وأنها نابت عن الحركات؛ فنابت الواو عن الضمة والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة»^(٣).

٣- أنه في شرح الكافية الشافية التي تعدُّ أصلاً للألفية قد صرح بأن إعراب هذه الأسماء يكون بالحروف؛ فقال: «... وقدّم ذكره [أي: ذو] على ذكر أخواته؛ لأن الإعراب بالحروف لا يفارقه، وسائر أخواته قد تفرّد فتعرّب بالحركات»^(٤).

أن في شرحه لكتابه عمدة الحافظ وعمدة الالفاظ نصوصاً صرّح على هذا القول، ومنها قوله: «والثاني من موضعي نيابة الواو عن الضمة الأسماء الستة»، وقوله أيضاً: «قد سبق الكلام عن الأسماء الستة، فإذا ذكر أن نصبها بالألف علم أن محلّ الألف منها هو محلّ الواو»^(٥).

(١) شرح التسهيل: ٤٣/١.

(٢) شرح التسهيل: ٤٣/١. وينظر هذا الأمر في: المقاصد الشافية: ١/١٤٢.

(٣) التذييل والتكميل: ١/١٧٦.

(٤) شرح الكافية الشافية: ١/١٨٢.

(٥) شرح عمدة الحافظ: ١٢١، ١٣١.

وما ذكره المرادي من أنَّ مراد ابن مالك بجعله الإعراب بالحروف في ظاهر عبارته هو التقريب على المبتدئ يمكن أن يجاب عنه بأنَّ ألفتَه حفيظة بكثير من المواضع التي راعى فيها المبتدئ^(١)، ولكنِّي لم أقف على موضع يؤدي إلى الخلط بين أقوال النحويين والإيهام بينها بمخالفة الملفوظ للمنقول، كما هو حاصل هنا بناءً على ما ذكر المرادي.

ولعلَّ من الأسباب الخفية التي جعلت المرادي يقوِّي حمل كلام ابن مالك على غير ظاهره ما يُوجبه تحسين ظنه به من تفسير كلامه على أحسن المذاهب وأقوى الأقوال، وهذا ممَّا توحىه سطور كلامه ولا أحقُّه.

ونظير هذه المسألة: مسألة إعراب المثني؛ فإنه والأسماء الستة يجريان مجرى واحد في الإعراب، وقد نصَّ ابن مالك في ألفتَه على أنَّ إعراب المثني يكون بالحروف:

بِالْأَلْفِ اِرْفَعِ الْمَثْنِيَّ وَكَلَامًا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا
وَتَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أَلْفُ

قال الشاطبي: «فقوله: (بالألف ارفع المثني) أراد به أن الاسم المثني، رُفِعَ بالألف.... وهذا منه نصُّ في إعراب المثني، وكذلك يقول في الياء في الجرِّ والنصب: إنها العلامة بنفسها من غير تقدير شيء، وهو الذي اختار في (التسهيل)، واحتجَّ على صحَّته في الشرح بطلان ما عداه»^(٢).

ومن العجيب أنَّ المرادي قد جعل هذا القول هو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية^(٣)، ثمَّ قال بعد ذلك: إنه قد صرَّح به في (التسهيل)^(٤)، وكأنِّي به لا يقطع له على أحد الوجهين.

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١/٣٥، ٤٣، ٨/٢٧٥، ٩/٤٨٦.

(٢) المقاصد الشافية: ١/١٦٠.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ١/٣٣٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/٥٩، ٧٥.

المطلب الثاني: أساء الإشارة

المسألة (٢): اختصاص (هنا) بالمكان:

قال ابن مالك:

وِبِهْنًا أَوْ هَاهُنَا أَشْرٌ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

ساق ابن مالك في هذا البيت النوع الثاني من نوعي الإشارة، وهو الإشارة إلى المكان^(١)، وذكر المرادي أنّ ظاهر كلامه اختصاص (هنا) بالإشارة إلى المكان فقط^(٢)، ولا تتعدى إلى الزمان^(٣)، وهو ما فهمه شراح الألفية^(٤).

ولعلّ سبب قول المرادي بالظاهر هو أنّ عبارة ابن مالك غير قطعياً الدلالة على الاختصاص، ممّا جعل كلامه محتمل القصد، بخلاف ما أفهمته عبارته في نظم الكافية الشافية، فإنها قاطعة باختصاص (هنا) بالمكان، قال:

وبالمكانِ اِخْتِصَصُ (هنا) وَيَتَّصِلُ بَعْدًا وَتَنْبِيهاً بِمَا (ذا) قَدْ وَصَلَ

ثمّ قال في شرحه للبيت: «من أسماء الإشارة - أيضاً - (هنا) إلاّ أنه مخصوص بالمكان»^(٥).

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٤١٨/١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٤١٤/١.

(٣) استعمال (هنا) اسم إشارة إلى الزمان مسألة خلاف بين النحويين، فقد أجازها بعض النحويين، ومنهم: الزجاج، والطبري، وعلي الجرجاني، وتاج الدين الكرمانى، والزنجشري، والرضي، وابن الناظم، وهملوا عليه بعض النصوص من القرآن الكريم وغيره.

ينظر: معاني القرآن وإعرابه: معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٤٠/١، ١٧/٣، وجامع البيان: ٣٦٠/٥، والتفسير البسيط: ١٨٣/١١-١٨٦، والكشاف: ٣٥٩/١، ٣٤٤/٢، وشرح الرضي للكافية: ق٢-٢ ج١/١٩٨، وارتشاف الضرب: ٩٨٤/٢، والبحر المحيط: ٤٦٢/٢، والتذليل والتكميل: ٢١٢/٣، والدر المصون: ١٤٨/٣، ٤١٨/٥، ١٩٣/٦.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٣، وتحرير الخصاصة: ١٤٥/١ وقد أجاز أن يشار به (هنا) إلى الزمان ولكنه لم يحمل كلامه ابن مالك عليه، وأوضح المسالك: ١٣٤/١، وإرشاد السالك: ١٤١/١، وشرح ابن عقيل: ١٣٦/١، وشرح الشاطبي: ٤١٨/١، وشرح المكودي: ١٣٦، وشرح الأشموني: ١٢٣.

(٥) شرح الكافية الشافية: ٣١٨/١.

وقد ساعد على ذلك أن ابن مالك في شرح التسهيل قد نصَّ على جواز الإشارة بـ(هناك) و(هنالك) و(هنا) إلى الزمان، مستدلاً على ذلك بشواهد مختلفة^(١).

والذي أميل إليه أن ابن مالك أراد اختصاص (هنا) بالمكان؛ ردّاً لكلامه المحتمل في الألفيَّة على كلامه المحكَّم في الكافية الشافية؛ لأنها خلاصة لها. وكُتِبَ النحوي ينبغي أن يُحمَل بعضها على بعض ما أمكن؛ فيردُّ المتشابه إلى المحكَّم، والمبهم إلى الواضح، والعامُّ إلى الخاصِّ، والمطلق إلى المقيّد. قال الشاطبي: «وحمَلُ كلامه على كلامه، وتفسير بعضه بعضاً هو الواجب»^(٢).

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٥١. وقد تعقَّبَهُ أبو حيَّان بأن ما استشهد به محتمل الدلالة. ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ٢١٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٧/ ٤٨٧.

المطلب الثالث: الموصول

المسألة (٣): حُكم (ذو) الطائية:

قال ابن مالك:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيْئٍ شُهُرٌ
وَكَأَلْتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتٌ

ساق ابن مالك في هذين البيتين الأسماء الموصولة المشتركة، ومنها: (ذو) عند الطائيين، وقد ذكر أن لهم فيها لغتين:

اللغة الشُّهرى، وهي: استعمال (ذو) بلفظ واحد للمفرد والمؤنث والجمع سواءً أكان مذكراً أم مؤنثاً، فيقال: «جاءني ذو فعل، وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلت، وذو فعلتا، وذو فعلن»^(١)، ويظهر المعنى بالضمير العائد على الموصول^(٢).

واللغة الأخرى هي: استعمال (ذات) مكان (التي) في الدلالة على المفردة المؤنثة، و(ذوات) مكان لـ(اللاتي) في الدلالة على جمع المؤنث.

وقد طوى ابن مالك في هذه اللغة حُكم (ذو) وما يقابل به مثني المؤنث، وفي ذلك احتمالان:

الاحتمال الأول: أن (ذو) عند أهل هذه اللغة تُستعمل بلفظ واحد لمفرد المذكر ومثناه وجمعه، وتُستعمل أيضاً لمثنى المؤنث^(٣).

الاحتمال الثاني: أن (ذو) تتصرف حسب ما قبلها إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً. قال الشاطبي: «والثاني: أن يكون أراد أن التفريع في (ذو)

(١) شرح الرضي للكافية: ق ٢-ج ١/٢١٩.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٧.

(٣) ينظر هذا الاحتمال في: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/١٣٨.

جار على الإطلاق في هذه اللغة في الثنية والجمع المذكر والمؤنث، والتأنيث إنما أتى به تنبيهاً على ما بقي من الفروع؛ فتكون (ذو) إذ ذاك تثني وتجمع وتؤنث»^(١).

وقد عدَّ المرادي الاحتمال الأول هو الظاهر، قال: «وظاهر هذا أنه إذا أراد غير (التي) و(اللاتي) يقول: (ذو) على الأصل»^(٢)، وبه قال الشاطبي^(٣)، والخضري^(٤)، وهو ما فهمه أبو حيان^(٥).
ومما يدلُّ على أنه هو ظاهر مقصود ابن مالك^(٦):

١ - اقتصاره على موضع السماع المشتهر عند النقلة.

٢ - أنه ظاهر كلامه في شرح التسهيل، حيث قال: «وبناؤها هو المشهور... ومنهم من يقول: رأيت ذاتُ فعلتُ، وذواتُ فعلنُ، بمعنى التي فعلت واللاتي فعلن... وأطلق ابن عصفور القول بتثنيها وجمعها»^(٧). وأظنُّ حامله على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى: التي واللاتي، فأضربتُ عنه لذلك»^(٨).

ومن اللغات المأثورة في (ذو): أن تكون لمفرد المذكر ومثناه وجمعه، و(ذات) لمفرد المؤنث ومثناه فقط، و(ذوات) لجمع المؤنث^(٩)، وقد ذكر الصبان أن ابن

(١) المقاصد الشافية: ٤٥٩/١.

(٢) شرح الرضي للكافية: ق٢-ج١/٢١٩.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٤٥٩/١. وهو ظاهر كلام ابن عقيل: (١٥٠/١)، وابن هانئ: (٤٥١)، والمكودي: (٣٦).

(٤) تنظر: حاشية الخضري على حاشية ابن عقيل: ١٣٨/١.

(٥) ينظر: منهج السالك: ٢٨.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٤٥٩/١.

(٧) ينظر: المقرب: ٥٧/١، وشرح الجمل: ١٧٧/١. وفي تفسير كلام ابن عصفور مناقشة. ينظر: حاشية الصبان: ٢٣٠-٢٣١/١.

(٨) شرح التسهيل: ١٩٩/١.

(٩) هذه اللغة ذكرها الرضي في: شرح الكافية: ق٢-ج١/٢١٩.